بيان **إخباري**

تعزيز الشفافية ونزاهة الانتخابات

٣٠ مارس/آذار ٢٠٢٦

تشريع مقترح من شأنه خفض حدود الإفصاح عن الرواتب، وتعزيز الرقابة على مبادرات المواطنين وطلبات سحب الثقة، وحظر التزييف العميق في الانتخابات.

في حال إقراره، سيعمل «*قانون تعديل تشريعات العدالة لعام ٢٠٢٦* » على خفض الحد الأدنى للإفصاح عن رواتب القطاع العام، وتعزيز العمليات الديمقراطية المفتوحة والمتاحة، وحماية نزاهة الانتخابات في ألبرتا من خلال حظر إنشاء ونشر التزييف العميق (محتوى مُزيف مُنشأ باستخدام الذكاء الاصطناعي).

صرح ميكي عميري، وزير العدل في ألبرتا قائلاً:

"يستحق سكان ألبرتا الشفافية من حكومتهم، ولهذا يظل تعزيز الإفصاح عن الأجور في القطاع العام أولوية. وفي الوقت نفسه، نواصل تحسين تشريعات العمليات الديمقراطية لحماية نزاهة انتخاباتنا وضمان تمتع سكان ألبرتا بثقة كاملة في ديمقراطيتنا."

قانون شفافية الافصاح عن الأُجور في القطاع العام

سيتم خفض الحد الأدنى للإفصاح عن الأجور والرواتب بموجب القانون إلى ١٣٠,٠٠٠ دولار لتعزيز المساءلة العامة. كما سيتم إلغاء شرط الإفصاح الثاني عن مكافآت نهاية الخدمة خلال السنة التقويمية للعودة إلى الإفصاح السنوي الموحد، وذلك وفقاً لتوصية اللجنة الدائمة لشؤون الأسرة والمجتمع. وستحافظ هذه التحديثات على مستوى عالٍ من الشفافية مع تقليل الإجراءات البيروقراطية.

قانون مبادرات المواطنين

من شأن التعديلات المقترحة على قانون مبادرات المواطنين تعزيز الشفافية والمساءلة من خلال السماح لوزير العدل ولمقدّم العريضة بتعيين مراقبين لمتابعة عملية التحقق من التوقيعات. ولضمان توفر أوراق التوقيعات في حال وجود مخاوف بشأن عملية التحقق، سيُطلب الاحتفاظ بأوراق توقيعات العرائض الناجحة لمدة سنتين بدلاً من المدة الحالية البالغة سنة واحدة. كما سيتم إلغاء المواعيد النهائية المحددة لإجراء الاستفتاء الناتج عن مبادرة مواطن ناجحة، مما يتيح جدولة الاستفتاءات بشكل مناسب.

قانون سحب الثقة

على غرار التعديلات الأخرى، ستسمح التغييرات المقترحة للنائب التشريعي المذكور في عريضة سحب الثقة ولمقدّم العريضة بتعيين مراقبين. كما ستوضح التعديلات أن كبير موظفي الانتخابات يجب أن يحتفظ بأوراق توقيعات عرائض سحب الثقة الناجحة حتى اكتمال عملية التصويت على سحب الثقة.

قانون الإفصاح عن تمويل الانتخابات والمساهمات

تعمل حكومة ألبرتا على معالجة قضية التزييف العميق وضمان بقاء الانتخابات عادلة ونزيهة. وسيُحظر إنشاء ونشر التزييفات العميقة التي من المحتمل أن تضلل الناخبين بشأن سلوك أو تصريحات أحد المرشحين. وقد يُفرض على الأفراد غرامة تصل إلى ١٠,٠٠٠ دولار، وعلى الجهات غرامة تصل إلى ١٠٠,٠٠٠ دولار في حال عدم الامتثال للقيود المفروضة على التزييفات العميقة.

Classification: Public

بيان إخباري

معاً، ستعمل هذه التغييرات على تحسين عمليات الانتخابات وسحب الثقة ومبادرات المواطنين وتعزيز الثقة.

حقائق سريعة

- يقوم «قانون تعديل تشريعات العدالة لعام ٢٠٢٦» بتعديل التشريعات التالية:
  - قانون شفافية تعويضات القطاع العام
  - قانون مبادرات المواطنين
  - قانون سحب الثقة
  - قانون الإفصاح عن تمويل الانتخابات والمساهمات
- يتطلب قانون شفافية تعويضات القطاع العام الإفصاح عن التعويضات ومكافآت نهاية الخدمة للموظفين الذين يتقاضون أكثر من حد معين، وكذلك لجميع أعضاء مجالس الهيئات العامة، وذلك في ٣٠ يونيو من كل عام.
- سيتم خفض الحد الأدنى من ١٣٣,٨١٣ دولاراً إلى ١٣٠,٠٠٠ دولار لموظفي حكومة ألبرتا، ومن ١٥٩,٦٧٦ دولاراً إلى ١٣٠,٠٠٠ دولار لهيئات القطاع العام الأوسع.
- التزييفات العميقة هي وسائط تبدو واقعية، وتظهر وكأنها تمثل شخصاً حقيقياً، لكنها تُنشأ أو تُعدّل رقمياً.
- سيتم حظر التزييفات العميقة إذا كان من المحتمل أن تضلل الناخبين بشأن سلوك أو تصريحات:
  - زعيم حزب
  - متنافس على القيادة أو الترشيح
  - مرشح
  - وزير
  - عضو في المجلس التشريعي
  - كبير موظفي الانتخابات
  - مفوض الانتخابات
  - موظفي انتخابات ألبرتا
  - مسؤولي الانتخابات

معلومات ذات صلة

- تحسين العمليات الديمقراطية والحماية
- صحيفة معلومات: مشروع القانون ٢٣: قانون تعديل تشريعات العدالة لعام ٢٠٢٦

أخبار ذات صلة

- استعادة الثقة في العمليات الديمقراطية (٤ ديسمبر ٢٠٢٥)
- تعزيز الديمقراطية (٢٩ أبريل ٢٠٢٥)

Classification: Public